



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

التقرير السنوي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

لعام ٢٠١٥

معد

بتاريخ ٣٠ / ١٢ / ٢٠١٥ م.

مقدم من

الإدارة العامة للشبكة العربية.

من قبل

الأستاذ سلطان حسن الجمالي " المدير التنفيذي للشبكة العربية ".

الجهة المقدم لها

الجمعية العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	ملخص عام
٥	مقدمة
٥	أولاً: المواضيع التنظيمية و القانونية و الإدارية و المالية
٦ - ٥	الاستراتيجية و التقرير المالي
١٣-٧	ثانياً: اجتماعات الشبكة
١٣-٧	اجتماعين للجمعية العامة + اجتماعين للتنفيذية = اجتماع تشاوري غير رسمي
١٣	ثالثاً: نشاطات الشبكة خلال عام ٢٠١٥:
	أ- مؤتمر حرية الرأي و التعبير
١٤	ب- الحوار العربي الأمريكي الآيبيري
١٥	ت- المؤتمر الثاني لتحديات الأمن و حقوق الإنسان " تونس "
١٩ - ١٨	ث- مؤتمر حقوق الإنسان و التنمية – القاهرة ٢٥-٢٧/١١/٢٠١٥ م.
٢٠	ج- الحوارات و لجان المتابعة
٢٠	١- جلسة حوارية لدمج توصيات مؤتمر تحديات الأمن بألية لجنة الميثاق
٢١	٢- اجتماع لجنة متابعة توصيات تحديات الأمن و حقوق الإنسان
٢١	٣- مائدة حوار حول تعزيز السلم و الحد و مناهضة خطاب الكراهية " الدوحة مقر الشبكة "
٢٧ - ٢٥	ح- الدورات و ورش العمل (صقل المدربين + التعريف بألية الميثاق العربي + التفاعل مع هيئات المعاهدات)
٣٠	رابعاً: أعضاء الشبكة أ- تصنيف عضوية الأعضاء ب – إنشاء المؤسسات
٣١	خامساً: أعمال الشبكة بإطار التعاون الإقليمي و الدولي
٣٢	سادساً: أعمال قيد الإنجاز
٣٤- ٣٣	سابعاً: التقييم
٣٥	ثامناً: التوصيات
٣٦	قائمة المرفقات



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

ملخص عام

يعرض هذا التقرير آخر المستجدات والأعمال التي قامت بها الشبكة إنطلاقاً من أهدافها ومهامها وفق أنظمتها وخطتها الإستراتيجية وقرارات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية، ويغطي الفترة الممتدة من ١/٢٠١٥ و لغاية ٣١/١٢/٢٠١٥ م.

عقدت الجمعية العامة واللجنة التنفيذية للشبكة كل اجتماعها الواردة بأنظمتها، وكذلك قامت بعقد عدة اجتماعات اضافية وذلك لمقتضيات الصالح العام وبإطار تفعيل دور الشبكة وتحسين أدائها، وقد نوقش تحديث الإستراتيجية للأعوام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ بإجتماع الجمعية العامة بالأردن بـ ٢٦/٧/٢٠١٥ م، وبتفويض من الجمعية العامة أقرت بإجتماع اللجنة التنفيذية بإجتماعها الثاني لعام ٢٠١٥ م والمنعقد بالدوحة على هامش أعمال مؤتمر الحوار العربي الأميركي الآيبيري، وبناء عليه حُدث برنامج العمل التشغيلي لعام ٢٠١٥ - ٢٠١٦ وأنجزت جميع بنوده الأساسية وما أضيف عليها لعام ٢٠١٥ " مرفق البرنامج وفق الإنجاز"، و نورد بإيجاز الفعاليات التي شاركت الشبكة بتنظيمها، وهي الحوار الثاني العربي الأميركي الآيبيري والذي عقد بالدوحة بتاريخ ١٥ - ١٦ /٩/٢٠١٥، المؤتمر الدولي الثاني حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان بالمنطقة العربية (تونس) بتاريخ ٣ - ٤ نوفمبر ٢٠١٥، كما شاركت الإدارة العامة وبعض المؤسسات الأعضاء بأوراق عمل بمؤتمر حرية الرأي والتعبير والذي عقد بالدوحة بتاريخ ٢٢ - ٢٣ /٢٣/٢٠١٥، و أيضاً شاركت الشبكة بعدة موائد حوارية منها الجلسة الحوارية المنعقدة بالجامعة العربية بمصر بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٥ والتي بحثت مدى إمكانية دمج توصيات مؤتمر تحديات الأمن وحقوق الإنسان في آلية عمل لجنة الميثاق والتقارير المقدمة لها من قبل الدول الأعضاء بالجامعة العربية، وبإطار متابعة توصيات مؤتمر الحوار العربي الأميركي الآيبيري، نظمت الشبكة بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة مائدة حوار بالدوحة بتاريخ ٢٢ - ٢٣ / ١٢/٢٠١٥ حول سبل تعزيز التسامح ومناهضة خطاب الكراهية و دور المؤسسات الوطنية و منظمات المجتمع المدني بالحد منه ، كما عُقدت عدة اجتماعات للجان متابعة توصيات المؤتمرات التي كانت الشبكة أحد منظمها.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان The Arab Network for National Human Rights Institutions

و بصدد تنفيذ خطة الشبكة التشغيلية و بإطار تنفيذ الأهداف التي تنص على بناء و رفع قدرات المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية، لتعزيز إمكاناتهم للاضطلاع بمهامهم وفق أنظمتهم، و كذلك بسياق تشجيع المؤسسات على التفاعل مع الآليات الإقليمية و الدولية، قامت الشبكة بتنظيم عدد الفعاليات التدريبية، كدورة صقل المدربين و المنظمة بالدوحة بالتعاون مع جامعة قطر من ٧-١١ يونيو ٢٠١٥، و ورشة العمل التي عرفت بالميثاق العربي لحقوق الإنسان و آليات عمله و المنظمة بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان العربية في مصر ببناء الجامعة العربية و ذلك يومي ١١-١٢ /١٠/٢٠١٥، و ورشة العمل المنظمة بمقر الشبكة بالدوحة بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتدريب و التوثيق يومي ٢٠-٢١/١٢/٢٠١٥، حول التفاعل مع هيئات المعاهدات و دور المؤسسات الوطنية، و إن جميع أنشطة الشبكة قد استهدفت عدد من منتسبي المؤسسات الأعضاء وفق الموضوع. هذا و بالإضافة للأعمال الشبكة من حيث التنسيق مع و بين المؤسسات الأعضاء و كمثال على سبيل الذكر لا الحصر، الجهود المبذولة التي دعمت مشروع اقرار الذي سمح للمؤسسات الوطنية بالمشاركة بأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة و إقراره من حيث النتيجة.

كما تم التواصل و تبادل الآراء مع بعض الشبكات و الآليات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة و بعض أصحاب المصلحة، لبحث مجالات و آليات التعاون بما تتقاطع به أهدافهم مع أهداف الشبكة، و كذلك لتنظيم مذكرات تفاهم لتأطير هذا التعاون و تنظيمه.

و بالختام كانت التكلفة الإجمالية لنشاطات الشبكة مبلغاً و قدره " " دولار أمريكي و تود الإدارة العامة أن تحث المؤسسات الأعضاء التي لم تسدد الإشتراكات المستحقة عن الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥، أن تبادر بتسديدها، علماً أن اشتراكات قد أضححت ٢٠١٦ مستحقة .

و تود الإدارة العامة تقديم جزيل الشكر للمؤسسات الأعضاء بالشبكة على كل ما قدموه من تعاون مثمر و تفاعل إيجابي، و تشكر رئاسة الشبكة المجلس القومي بمصر عن تعاونه المثمر بمدة رئاسته التي امتادت حتى ٢٦/٧/٢٠١٥، و التي ساهمت بنجاح الإدارة العامة بتنفيذ برنامج عمل الشبكة، و كذلك المركز الوطني بالأردن على كل ما قدمه حتى نهاية عام ٢٠١٥، و تفاعلهم الإيجابي الذي أثمر بتعزيز و تقوية برنامج الشبكة، أملين للشبكة كل النجاح متطلعين لإنجاز الكثير خلال عام ٢٠١٦، ملتجئين من سيادتكم الاطلاع على تقييم الإدارة و توصياتها و الذي تجدونه بنهاية هذا التقرير.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

مقدمة

اجتمعت الجمعية العامة للشبكة بالأردن بتاريخ ٢٦ / ٧ / ٢٠١٥، وتم مناقشة تحديث الخطة الإستراتيجية وخطة العمل التشغيلية والتي شملت ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨، وأقرت بصورتها النهائية باجتماع اللجنة التنفيذية ب ١٦ / ٩ / ٢٠١٥، كما أقر برنامج عمل ٢٠١٥، وأكد على متابعة توصيات وقرارات الجمعية العامة وتوصيات المؤتمرات التي شاركت الشبكة بتنظيمها.

وتعاونت الشبكة بتنفيذ برنامجها التدريبية وورش العمل مع وكالات الأمم المتحدة و الآليات الإقليمية، كما اشتركت الشبكة بتنظيم مؤتمر الحوار العربي الأمريكي الآيبيري للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و الذي كان موضوعه مناهضة خطاب الكراهية، و المؤتمر الدولي الثاني حول تحديات الأمن و حقوق الإنسان بالمنطقة العربية، و الذي نظم بتونس بالتعاون مع مجلس وزراء الداخلية العرب و أخيراً العمل على المشاركة و التنظيم للمؤتمر الذي سيعقد بشهر يناير بالدوحة، حول دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالمنطقة العربية، كما شاركت بعدة جلسات حوارية و فرق عمل لمتابعة و تنفيذ توصيات المؤتمرات. و عملت الإدارة العامة للشبكة من خلال جميع أنشطة الشبكة و الفعاليات التي شاركت بها، بتبادل الخبرات مع المنظمات و الشبكات الدولية و الإقليمية، و التباحث معهم حول سبل التعاون.

أولاً: المواضيع التنظيمية و الإدارية و المالية

- الخطة الإستراتيجية : (تم التعميم على جميع المؤسسات الأعضاء)

قامت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتحديث إستراتيجيتها، لتشمل الأعوام الثلاثة القادمة (٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨)، و التي نوقشت باجتماع الجمعية العامة بالأردن ب ٢٦ / ٧ / ٢٠١٥ م، و أقرت باجتماع اللجنة التنفيذية وفق تفويض الجمعية العامة، باجتماعها ب ١٦ / ٩ / ٢٠١٥ بالدوحة على



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان The Arab Network for National Human Rights Institutions

هامش أعمال الحوار العربي الأمريكي الأيبيري، و عمل بها بعد ذلك خلال عام ٢٠١٥. و أتت هذه الإستراتيجية؛ بعد دراسة و تحليل كافة التطورات و الاحتياجات و التحديات و آفاق التعاون الجديدة المفتوحة أمامها على الصعيدين الإقليمي و الدولي،

حيث ركزت الخطة الإستراتيجية على الدورات التدريبية وورش العمل و تبادل أفضل الممارسات و الخبرات؛ لتلبية احتياجات المؤسسات الأعضاء بالشبكة، لصقل القدرات و المهارات بالنسبة للمؤسسات المصنفة لدى ال ICC ، أما المؤسسات المنشأة حديثاً أو التي لا تزال بطور التأسيس، ستقوم الشبكة بتنظيم دورات تأسيسية لها بمجال حقوق الإنسان، مع عدم إغفال العمل على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في البلدان العربية التي لم تؤسس مؤسسة وفق مبادئ باريس حتى الآن.

و من حيث النتيجة، تهدف الإستراتيجية لتعزيز دور المؤسسات الوطنية للمساهمة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الدول العربية.

- خطة عمل الشبكة لعام ٢٠١٥ (مرفق)

نجحت الإدارة العامة بتنفيذ خطة عمل الشبكة لعام ٢٠١٥، حيث نظمت أربعة ورش عمل تدريبية، و مؤتمرات، و اجتماعين للجنة التنفيذية، و اجتماعين للجمعية العامة، و عدة اجتماعات للجان متابعة توصيات المؤتمرات، و موائد حوار، و عدة اجتماعات لبحث أطر التعاون مع أصحاب المصلحة. يبين الجدول المرفق تفاصيل نشاط الشبكة خلال عام ٢٠١٥ مع التكلفة المالية لكل منها.

- التقرير المالي: (مرفق)

نرفق التقرير المالي الذي يبين نفقات أنشطة و فعاليات الشبكة و واقع تسديد الإشتراكات، و ننوه بأن المؤسساتين في كل من تونس و موريتانيا لم تسددا الإشتراكات المستحقة عن الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥، و نذكر أن اشتراكات ٢٠١٦ أضحت مستحقة أيضاً، و نورد أسماء المؤسسات الأعضاء ذوي



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

العضوية الكاملة، المكلفين بتسديد اشتراكاتهم وفق أنظمة الشبكة و هم المؤسسات الوطنية في كل من (العراق، مصر، قطر، موريتانيا، تونس، الجزائر، الأردن، المغرب، عُمان، فلسطين).

ثانياً: اجتماعات الشبكة

١- اجتماع اللجنة التنفيذية: (مرفق)

عقدت اللجنة التنفيذية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إجتماعها الأول لهذا العام على هامش مؤتمر ال ICC في جنيف ب 11مارس 2015 الساعة 19:00، في فندق "برزيدنت ويلسون". برئاسة السيد محمد فائق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، و عضوية المؤسسات الوطنية في كل من الجزائر، الأردن، قطر، و شارك في الاجتماع كملاحظين كل من المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة في كل من (عُمان، تونس، فلسطين، المغرب)، و ممثل عن الإدارة العامة للشبكة. و من أهم ما تقرر:

التأكيد على متابعة توصيات وقرارات الجمعية العامة والمؤتمرات التي شاركت الشبكة بتنظيمها، ووصى الاجتماع بالتعاون مع الجامعة العربية ولجانها بما يخدم تحقيق أهداف الشبكة، تقرر تشكيل فريق من أعضاء الشبكة لمتابعة توصيات المؤتمرات، تفعيل مشروع زيارة وفد من أعضاء الشبكة لقطاع غزة، العمل على إغناء الحوار العربي الأمريكي الآبييري.

٢- الاجتماع السنوي للجمعية العامة: (مرفق)

عقد الإجتماع الثاني عشر للجمعية العامة للشبكة يوم الأحد الموافق ٢٦/٧/٢٠١٥ الساعة ٩:٠٠ صباحاً بفندق لا رويال عمان، برئاسة الدكتور عدنان البخيت و بحضور جميع أعضاء الشبكة من ذوي العضوية



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان The Arab Network for National Human Rights Institutions

الكاملة؛ وهم المؤسسات الوطنية بكل من (المغرب، مصر، الأردن، تونس، الجزائر، فلسطين، قطر، موريتانيا، عُمان، العراق).

وحضر الاجتماع عدد من المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة بصفة مراقب (البحرين، السودان، جزر القمر)، و اعتذرت عن حضور الاجتماع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي. حضر الاجتماع ممثلين عن الإدارة العامة للشبكة، كما حضر الاجتماع كضيوف ممثلين عن كل من المفوضية السامية و الـ UNDP و الـ ICC و لجنة الميثاق و الشبكة الافريقية و منتدى آسيا باسيفيك و البرلمان العربي.

و من أهم ما قرر بالاجتماع:

- انتقال رئاسة الشبكة إلى المركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن بعد انتهاء مدة رئاسة مصر.
- اعتماد المبادئ التوجيهية للرئاسة و معايير تقديم المساعدات للمؤسسات الأعضاء.
- انتخاب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سلطنة عُمان نائبا لرئيس الشبكة في فترة رئاسة الأردن للشبكة، وتتولى اللجنة العُمانية استضافة الاجتماع القادم للجمعية العامة ورئاسة الشبكة خلفا لرئاسة المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن.
- اعتماد التقرير السنوي لأعمال الشبكة؛ دون أية ملاحظات.
- إقرار التقرير المالي للشبكة ، وتم تحديد مدة شهر كحد أقصى لسداد الاشتراكات.
- تم اعتماد برنامج عمل الشبكة عن عام ٢٠١٥-٢٠١٦.
- اطلاع الجمعية العامة على توصيات مؤتمر تحديات الأمن و حقوق الإنسان و على تقرير لجنة المتابعة، تقرر ما يلي:
 - ١- الترحيب و التأكيد على توصيات المؤتمر.
 - ٢- التأكيد على توصيات لجنة المتابعة.
- وإقرار مايلي:
 - ١- تنظيم مائدة مستديرة من عشرة خبراء لتقييم المدونتين حول قواعد سلوك المؤسسات الأمنية، و المدونة الاسترشادية لسلوك الموظفين العموميين المعتمدين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب ، و اقتراح الوسائل الكفيلة لتفعيلهما.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

٢- المشاركة في تنظيم المؤتمر الدولي الثاني لمتابعة توصيات مؤتمر تحديات الأمن و حقوق الإنسان، و تأكيد استمرار التعاون مع مجلس وزراء الداخلية العرب .

- عرض ضيوف الاجتماع من ممثلي الـ UNDP – APF- ICC – NIAMS – NANHRI – سبل التعاون مع الشبكة، و أهمها تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات و التدريب و مساعدة المؤسسات الوطنية على التعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.
- تم اعتماد نموذج اتفاق بين الشبكة و المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و الجهات الراغبة بالتعاون مع الشبكة.
- إرسال كتاب باسم رئاسة الشبكة للجامعة العربية، تطالب الشبكة العربية من خلاله بالعمل على إنهاء الاحتلال الفرنسي لأحد الجزر التابعة للاتحاد القمري، و إنهاء معاناة الشعب العربي بجزر القمر بنيله الاستقلال و السيادة على جميع أراضيه.
- تم تأجيل اقرار الخطة الاستراتيجية للشبكة للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠١٧ – ٢٠١٨ ، و أعطيت المؤسسات مدة شهر لبيان ملاحظاتهم ليتم التعديل بناء عليها، لتعرض على اجتماع اللجنة التنفيذية القادم بالدوحة و الذي سيعقد على هامش أعمال الحوار العربي الأيبيري .

٣- اجتماع الجمعية العامة بمصر بفندق الماريوت ٢٩/١٠/٢٠١٥ ، كورشة عمل و مائدة

حوار لمناقشة مدونة سلوك رجل الأمن و الموظف العمومي العربي: (مرفق محض الاجتماع)

بدعوة من السيد الأستاذ "محمد فائق" رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، و ذلك بسياق تنفيذ توصيات مؤتمر " تحديات الأمن و حقوق الإنسان في المنطقة العربية" والذي عقد بالدوحة يومي ٥،٦ نوفمبر / تشرين ثان ٢٠١٤، نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعاً موسعاً بالقاهرة في ٢٩ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٥ لمناقشة و تقييم المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن

العربي و المدونة العربية الاسترشادية و وسائل تفعيلها بمشاركة المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية والخبراء المعنيين و الإدارة العامة للشبكة .



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

جلسات عمل الاجتماع:

- ناقش الاجتماع موضوعه عبر جلستي عمل اختصت كل منهما بمناقشة مدونة سلوك ، و في الجلسة الأولى نوقشت " المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي" و في الجلسة الثانية نوقشت " المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين". و ناقش الاجتماع ورقتا عمل أعدهما الأستاذ علاء شلبي الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان تختص أولاهما بالمدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي ، وتختص الثانية بالمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين.

و من حيث النتيجة دعا المشاركون الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب إشراك القطاعات الحكومية المعنية الأخرى على مستوى جامعة الدول العربية إلى النهوض بمسئولياتهم في تطوير مدونة السلوك وتبنيها وتعميمها.

وأشار المشاركون إلى أهمية مراجعة المدونة في هذه المرحلة، أخذاً في الاعتبار تغطية الاحتياجات التي تفرضها التطورات التي جرت منذ إقرارها في العام ٢٠٠٤، والاسترشاد بأفضل الممارسات والتجارب على المستويين العربي والدولي والتي أظهرها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ٢٠٠٢ الذي قدم تحليلاً مفصلاً لتجارب ٥٤ دولة في تفعيل مدونة السلوك الدولية الصادرة عام ١٩٩٦ وخاصة ازاء العناصر التالية:

- تدابير ضمان المساءلة بشأن مخالفة كل من اللوائح التنظيمية ومدونات قواعد السلوك.

- تضارب المصالح وإسقاط الأهلية.

- الإفصاح عن الموجودات.

- قبول الهدايا وغيرها من المجاملات.

- سرية المعلومات.

وكذلك الوضع في الاعتبار المدونات الحديثة التي صدرت في ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة العربية ومن بينها المدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي الصادرة بتونس في ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

وخلصت المناقشات إلى التوصيات التالية:

- ١- النظر في تطوير مدونتي السلوك المطروحتين على نحو يستوعب المتغيرات التي شهدتها الساحة العربية منذ إعداد هاتين المدونتين، والتعديلات المقترحة من جانب المشاركين.
- ٢- حث الدول العربية على استلهاً مدونات السلوك الصادرة عن المؤسسات الأمنية في المناهج التعليمية في الأكاديميات ومراكز تدريب الشرطة، واعتبار الالتزام بحقوق الإنسان معياراً أساسياً في اختيار وترقية القائمين على تنفيذ القانون.
- ٣- تعزيز مبدأ الحق في الحصول على المعلومات، والشفافية فيما يتعلق بعمل الأجهزة الأمنية بما يكفل بناء الثقة وتعزيز التفاعل بين المجتمع والمؤسسات الأمنية وفق ما يقتضيه القانون وإجراءات التحقيق.
- ٤- توثيق الممارسات الفضلى التي تشهدها المؤسسات العقابية والإصلاحية وتبادلها بين الدول العربية.
- ٥- العمل على عقد مؤتمر دوري يجمع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثلين عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

٤- الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية: (مرفق)

انعقد الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية بالدوحة يوم الأربعاء الموافق ١٦ / ٩ / ٢٠١٥ م، الساعة ١٦:٣٠، بفندق ريتز كارلتون الدوحة، وذلك على هامش الحوار العربي الأمريكي الأيبيري، برئاسة الدكتور موسى سليمان بريزات، المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، وعضوية السيد سلطان حسن الجمالي، الأمين العام المساعد باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، عضوية السيد أحمد عبد الفتاح حجاج، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، وعضوية السيد العياشي دعدو، عضو اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان في الجزائر.

و مقرررة الإجتماع الأستاذة غالية عبد الرحمن آل ثاني، المدير التنفيذي للشبكة العربية، كما حضر الاجتماع عدد من الملاحظين و استشاريين، من المؤسسات الوطنية بكل من (مصر، موريتانيا، تونس، فلسطين، الأردن، المغرب، جزر القمر، ودكادرا الإدارة العامة).



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

وبعد مناقشة بنود جدول أعمال الاجتماع، نتجت عدة قرارات نورد باختزال أهمها :

- ١- تم الاطلاع على التقرير المالي، و تعهدت كل من المؤسسة بموريتانيا و تونس بتسديد ما عليهما من اشتراكات .
- ٢- تم إقرار تحديث إستراتيجية الشبكة للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨ .
- ٣- تم الاطلاع على آخر مستجدات تقديم دعم مالي للشبكة من النبرمز، لتنفيذ دورة تدريبية.
- ٤- تم الوقوف على آخر المستجدات المتعلقة بمتابعة توصيات مؤتمر الأمن و حقوق الإنسان .
- ٥- تم التأكيد على متابعة توصيات الجمعية العامة.
- ٦- المؤسسة الوطنية بسلطنة عُمان ستستضيف الاجتماع القادم للشبكة (الثالث عشر)، و يتم التنسيق مع الإدارة العامة للشبكة لتحديد موعد الاجتماع.
- ٧- عرض واقع المؤسسة بليبيا على اجتماع الجمعية العامة القادم بسلطنة عُمان.
- ٨- توريد اعتراض المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر على ما تعرض له الوفد من تهجم كلامي في أثناء انعقاد الحوار العربي الأمريكي الأيبيري، من غير المدعويين للمشاركة للحوار ، و بيان الرئاسة بهذا الخصوص، و الذين أضيفوا للمحضر كجزء لا يتجزأ منه.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

٥- الاجتماع التشاوري (الغير رسمي) لأعضاء الشبكة على هامش المؤتمر الدولي الثاني حول تحديات الأمن و حقوق الانسان و المنعقد بتونس ٤/١١/٢٠١٥م: (مرفق)

تداول المشاركون في هذا الاجتماع المواضيع التالية:

- ١- تقييم أولي للمؤتمر الدولي الثاني حول تحديات الأمن و حقوق الإنسان و المنعقد بتونس ٤/١١/٢٠١٥م.
- ٢- المؤتمر الدولي الأول القادم و الذي سيعقد بالدوحة بالشهر الأول من عام ٢٠١٦ حول دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالمنطقة العربية.
- ٣- الدورة التدريبية المقترحة حول دور أعضاء الشبكة العربية في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥.

ثالثاً: أنشطة الشبكة

(مؤتمرات و اجتماعات لجان المتابعة و التحضير و الدورات و ورش عمل و موائد حوار)

أ- المؤتمرات التي شاركت الشبكة و المؤتمرات التي شاركت بتنظيمها:

- ١- المؤتمر الدولي حول حرية الرأي و التعبير في العالم العربي: (مرفق ورقة العمل المشارك بها من قبل المدير التنفيذي)

بالتعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر و المفوضية السامية لحقوق الإنسان تم تنظيم المؤتمر الدولي حول حرية الرأي و التعبير في العالم العربي، و الذي انعقد بالدوحة بتاريخ ٢٢-٢٣ مارس ٢٠١٥ م ، وأوصى البيان الختامي بالدعوة إلى صياغة ميثاق شرف للإعلاميين العرب، والعمل على تشكيل شبكة عربية للدفاع عن حرية الرأي و التعبير و رصد الانتهاكات وتوثيقها. ودعا البيان إلى ضرورة متابعة توصيات المقرر الخاص المعني بحرية الرأي و التعبير، و الضغط على الدول العربية وإلزامها بتطبيق



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

التعهدات الدولية في هذا الشأن، مع ضرورة إيجاد آلية إقليمية تدين خطابات الكراهية، و تحث على ملاحقة العاملين على تأجيحها، وضرورة التزام المؤسسات الإعلامية بتوفير التدريبات الكفيلة بإبعاد الصحفيين والاعلاميين عن الوقوع في ترويح خطابات الكراهية ومبادئ الصحافة الأخلاقية. وقد شارك بالمؤتمر بعض أعضاء الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و تقدم رئيس الشبكة الدكتور موسى البريزات بورقة عمل ، والسيد مجيد صوالحة ممثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بـفلسطين ، وأكد كلاً منهما على ضرورة حماية وتعزيز حرية الرأي والتعبير وعرضاً تجارب مؤسستهما بهذا الشأن. كما قد شاركت الشبيخة غالية عبد الرحمن آل ثاني المدير التنفيذي للشبكة وتقدمت بورقة أكدت من خلالها على ضرورة وضع ضوابط مقننة لحرية التعبير تكون بمثابة إطار عام للعالم أجمع يستطيع الإنسان التحرك من خلاله ، و أن تستخدم هذه القيود معايير دقيقة تقيد السلطة التقديرية للمسؤولين عند تنفيذ أحكام القوانين. وكذلك أكدت على وجوب إنشاء جيل مؤمن بقيم حقوق الإنسان من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في ضمائر الشعوب.

٢- مؤتمر الحوار العربي الأسيري الأمريكي الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول

مناهضة خطاب الكراهية و التطرف، الدوحة ١٥ - ١٦ سبتمبر ٢٠١٥ (مرفق البيان الختامي)

انعقد في الدوحة خلال الفترة من ١٥ الى ١٦ سبتمبر ٢٠١٥ ، المؤتمر الثالث للحوار العربي الأيبيري الأمريكي، بالتعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر و الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و الشبكة الأمريكية لحقوق الإنسان، و ناقش هذا الحوار فقد مسألة مناهضة خطاب الكراهية و التطرف، و قد هدف إلى إيجاد آليات ووضع تصور لخطة عمل من شأنها الحد من خطاب الكراهية و التطرف.

وقد كان الهدف الأساسي من المؤتمر تبادل الآراء و الأفكار و أفضل الممارسات و التجارب في مجال مناهضة خطاب الكراهية و التطرف حيث انتظم المؤتمر في ستة جلسات عالجت مواضيع التشريعات الوطنية و الصكوك الدولية و ضمانات حماية حرية الرأي و التعبير ، و حرية التعبير و الشفافية. بما لا يتنافى مع احترام الأديان، و القوانين التي تمنع ازدراءها، و كذلك الالتزامات المتعلقة بمواجهة خطاب الكراهية و التعصب ، و لم يغفل الحوار عن تناول دور المؤسسات التربوية و الدينية في تعزيز ثقافة التسامح و مناهضة خطاب



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

الكراهية والتطرف و تعميم فكرة الحوار الديمقراطي بين الأديان كوسيلة لتعزيز السلام، و ركز على دور الهيئات الوطنية في الحد من خطاب الكراهية و الوقاية منه و مسؤوليتها بنشر ثقافة حقوق الإنسان للوصول للحوار و التسامح و المحبة و السلام، و أهمية وجود إرادة سياسية للقضاء على خطاب الكراهية. و أكد المشاركون في هذا المؤتمر على العديد من المواضيع و المنطلقات كما نتج عدة توصيات، نرجو الاطلاع على المرفق.

٣- المؤتمر الدولي الثاني حول تحديات الأمن و حقوق الإنسان - تونس: (مرفق السان الختامي)

تنفيذاً للفقرة (عاشراً) من المقرر رقم (٧٠٣) الصادر عن مجلس وزراء الداخلية العرب بدور انعقاده الثاني والثلاثين في الجزائر، يوم ٢٠١٥/٣/١١ م ، وبناءً على التوصية الصادرة عن المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن و حقوق الإنسان في المنطقة العربية (الدوحة ٢٠١٤) ، وعلى التعاون و الدعوة الموجهة من الأمانة العامة للمجلس والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، انعقد المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية بتونس خلال الفترة ٣-٤/١١/٢٠١٥ ، و تحت الرعاية الكريمة لمعالي السيد محمد الناجم الغرسلي وزير الداخلية للجمهورية التونسية.

و ركزت جلسات المؤتمر على المحاور التالية:

- ١- دور هياكل حقوق الإنسان في وزارات الداخلية في مجال حماية وتطوير حقوق الإنسان.
 - ٢- تنفيذ التزامات حقوق الإنسان من خلال الأدلة الاسترشادية للأجهزة الأمنية (إجراءات التشغيل والآليات الداخلية).
 - ٣- الشراكات الدولية والإقليمية مع الأجهزة الأمنية في مجال حقوق الإنسان.
 - ٤- سبل تفعيل توصيات المؤتمر الدولي الأول حول تحديات الأمن و حقوق الإنسان في المنطقة العربية
- نوفمبر ٢٠١٤ م.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

و بعد بحث هذه المحاور و في ضوء أوراق العمل التي قدمها الخبراء ، تم التوصل إلى وضع التوصيات التالية:

- ١- العمل على مأسسة هذا المؤتمر ليكون منتدى للحوار يعقد كل عامين بين مسؤولي حقوق الإنسان بوزارات الداخلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، وبإشراك منظمات المجتمع المدني المعنية بالدول العربية.
- ٢- التأكيد على أهمية قيام الدول الأعضاء بتبني خطط وطنية لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والإستفادة من الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان الصادرة عن القمة العربية ٢٠١٠ وغيرها من الخطط الصادرة عن منظومة العمل العربي المشترك ، وكذلك إدماج مادة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية في المراحل الدراسية كافة ، استرشاداً بالخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان الصادرة عن القمة العربية ٢٠٠٨ .
- ٣- تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين وزارات الداخلية بالدول العربية، وبينها وبين منظمات المجتمع المدني في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة.
- ٤- دعوة الجهات المعنية بجامعة الدول العربية إلى إعداد دراسة حول القوانين الوطنية المتصلة بمكافحة الإرهاب ومدى انسجامها مع المعايير الدولية وقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم (٧٨١٦ د . ع ١٤٣ الفقرة ٩) ورقم (٧٨٨٢ د . ع ١٤٣ الفقرة ٢) ورقم (٧٩٤٧ د.ع ١٤٤ الفقرة ٢).
- ٥- دعوة الدول الأعضاء إلى توجيه الدعوة للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للمشاركة في اللجان المستقلة التي تشكلها للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان في المجال الأمني.
- ٦- دعوة الدول الأعضاء إلى الاستمرار في وضع وتطوير برامج تدريبية للعاملين في إنفاذ القانون في مجال حماية وصيانة حقوق الإنسان ، وكذلك تدريب المدربين في هذا المجال والاستفادة في هذا الشأن من خبرات المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والوكالات الدولية المتخصصة .



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

- ٧- النظر في تطوير مدونة قواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب على نحو يستوعب المتغيرات التي شهدتها الساحة العربية منذ إعداد هاتين المدونتين ، والتعديلات المقترحة من جانب المشاركين في ورشة العمل التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٢٩ - ٣٠ /١٠/٢٠١٥ .
- ٨- حث الدول العربية على استلهاً مدونات السلوك الصادرة عن المؤسسات الأمنية في المناهج التعليمية في الأكاديميات ومراكز تدريب الشرطة ، واعتبار الإلتزام بحقوق الإنسان معياراً أساسياً في اختيار وترقية القائمين على تنفيذ القائمة.
- ٩- دعم جهود جامعة الدول العربية لإعداد استراتيجية عربية لحقوق الإنسان ، والتأكيد على أهمية إشراك أصحاب العلاقة (مؤسسات العمل العربي المشترك، المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني) في مراحل إعدادها.
- ١٠- تعزيز مبدأ الحق في الحصول على المعلومات ، والشفافية فيما يتعلق بعمل الأجهزة الأمنية ، وفق ما يقتضيه القانون، بما يكفل بناء الثقة وتعزيز التفاعل بين المجتمع والمؤسسات الأمنية.
- ١١- دعوة لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) إلى تزويد المؤتمر المقبل بتقييم حول مدى تنفيذ توصياتها الصادرة للدول المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان خلال المراجع الدورية لتقاريرهذه الدول، فيما يتعلق بمكافحة التعذيب و المحاكمة العادلة و الحريات العامة.
- ١٢- حث الدول الأعضاء التي ليست لديها مؤسسات وطنية معنية بحقوق الإنسان، على إنشاءها وفق مبادئ باريس (قرار الجمعية العامة رقم ٤٨/١٣٤).
- ١٣- دعم وتفعيل مراكز الإعلام الأمني وصفحات التواصل الاجتماعي التابعة لوزارات الداخلية العربية، بالتنسيق و التعاون مع جميع وسائل الإعلام ، بهدف توعية المواطنين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، وتعزيز حماية صون الحريات العامة في ظل سيادة القانون، عملاً بتوصيات الخطة العربية النموذجية لتكريس ثقافة حقوق الإنسان في العمل الأمني.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

١٤- دعوة فريق متابعة توصيات مؤتمر الدوحة حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية ٢٠١٤، لعقد ورشة عمل حول تحديات تحقيق الأمن في إطار حماية حقوق الإنسان وعرض نتائجها على المؤتمر الدولي الثالث.

١٥- دعوة فريق متابعة توصيات مؤتمر الدوحة حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان بالمنطقة العربية ٢٠١٤، إلى متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى المؤتمر القادم .

٥- مؤتمر حقوق الإنسان والتنمية – القاهرة ٢٥-٢٧/١١/٢٠١٥م.

عقد المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر (عضو الشبكة) مؤتمراً بعنوان " حقوق الإنسان والتنمية " وبحث المؤتمر تحديات التنمية في سياق حقوق الإنسان، وذلك في القاهرة خلال الفترة من ٢٥-٢٧/١١/٢٠١٥ حيث ناقش التحديات التي تواجه أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبحث تحديات التنمية في سياق حقوق الإنسان، بهدف الإجابة على أسباب الفجوات بين السياسات الحكومية الرسمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم في مجال الوفاء بحقوق الإنسان الاقتصادية. وركز على الموضوعات التالية:

- ١- مفاهيم حقوق الإنسان والتنمية .
- ٢- التنمية وتمكين المواطنين من حقوقهم الإنسانية.
- ٣- تحديات أعمال العدالة الاجتماعية في سياق الالتزام بمعايير السوق الحرة.
- ٤- تطوير قوانين العمل في سياق تفعيل دستور ٢٠١٤ ، الفرص و التحديات.
- ٥- استخلاصات و توصيات .



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

و قد شارك في هذا المؤتمر سعادة الدكتور موسى بريزات، بصفته رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وقدم ورقة عمل نورد ملخصاً عن أهم ما طرح فيها، وهي كالآتي:

تشكل متطلبات التنمية المستدامة (الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) تحدياً للدولة في العالم الثالث. و في مصر يعتبر التقدم في تحقيق هذه المتطلبات إلى جانب مواجهة العنف السياسي و الأعمال الانتقامية للجماعات المسلحة أبرز تحدي يواجهه نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، خاصة في ظل ما يعتبر ثورة المطالب المشروعة [ثورة كانون الثاني ٢٠١١] و التي رفعت شعارات العيش الكريم و العدالة و الحرية و الكرامة الإنسانية.

و يرى المصريون أن الدستور المصري الجديد لعام (٢٠١٤) قد أكد عليها لاسيما فيما يتعلق بالتنمية و إقامه العدل و ضمان حقوق الإنسان. و تشكل هذه الأخيرة - حقوق الإنسان - الأساس و النتيجة في آن واحد للأهداف الإنمائية و السياسات التنموية للمجتمع و الدولة في أي بلد من بلدان المعمورة.

و تعتبر عملية حماية هذه الحقوق و احترامها، إحدى الأدوات الوطنية للتغلب على العقبات و التحديات التي تواجه التنمية ذاتها، من حيث النتائج السياسية و التبعات، فإن الوفاء بهذه الحقوق هو أبرز مظاهر إنجازات التنمية المستدامة و نجاحها.

لهذا تضمّن القانون الدولي لحقوق الإنسان التنمية كأحد حقوق الإنسان و اعتبرها حقاً للأفراد و الجماعات و الشعوب استناداً إلى إعلان الأمم المتحدة للتنمية لعام (١٩٨٦) رغم تحفظات الدول الرأسمالية و المتطورة على هذا التوجه.

وقد استند هذا الإعلان الذي عملت الدول النامية لفترة طويلة من أجل إصداره، إلى ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و قبله ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ قائمة على مطلب الدول و حثها على التعاون الاقتصادي لتحقيق الرفاه الإنساني و التعاون لحماية حقوق الإنسان و الإغلاء من شأنها. فالميثاق يؤكد على أن من بين أهداف الأمم المتحدة الدفع " بالرفعي الاجتماعي قدماً و رفع مستوى الحياه في جو من الحرية رحب". كما حث الميثاق الأعضاء على تحقيق التعاون الدولي باعتبار أن مثل هذا التعاون سوف يعمل " على حل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية، و على تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعاً...".



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

ب- الحوارات و لجان المتابعة:

١- جلسة حوارية حول ادماج توصيات المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان بالمنطقة العربية بالتقارير المقدمة للجنة الميثاق: (مرفق تقرير الحوار)

عقدت بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٥، جلسة حوارية حول إدماج توصيات المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان بالمنطقة العربية والذي عقد في الدوحة خلال الفترة ٥-٦/١١/٢٠١٤ ضمن آليات عمل اللجنة المختلفة ، والتي نظمتها لجنة حقوق الانسان العربية (لجنة الميثاق) بالتعاون مع فريق متابعة توصيات المؤتمر الدولي حول "تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية" برئاسة اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في دولة قطر وعضوية كل من جامعة الدول العربية والامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، و شارك أيضاً في هذه الجلسة كل من إدارات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و البرلمان العربي.

وهدفت الجلسة الحوارية الى :

- ١- الخروج بمقاربة عمل متكاملة لتعزيز وتفعيل دور لجنة حقوق الانسان العربية في مجال اقرار الامن واحترام حقوق الانسان كمسؤوليتين تكامليتين يقع على عاتق الدول الاطراف في الميثاق العربي لحقوق الانسان العمل على تحقيقهما.
- ٢- أن يكون الميثاق العربي لحقوق الانسان ضمن المواثيق والاتفاقيات المعنية بحقوق الانسان، والتي تعمل عليها الجهات المشاركة، في صياغة خطة عمل لحماية حقوق الانسان ووضع مقاربة متكاملة لحماية الامن بالاعتماد على احترام حقوق الانسان في جوهرها.
- ٣- فتح وتوثيق التعاون مع الجهات المشاركة في الجلسة من اجل تعزيز وحماية حقوق الانسان في مجالات عملها.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

٢- اجتماع اللجنة التحضيرية العليا الثاني لمتابعة وتقييم تنفيذ توصيات مؤتمر الدوحة "
تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية" تونس ١٩ مايو ٢٠١٥ (مرفق التقرير)

في اطار تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي " تحديات الأمن و حقوق الإنسان في المنطقة العربية" الذي انعقد في الدوحة خلال الفترة من ٥ الى ٦ نوفمبر ٢٠١٤م وبناء على ما جاء في التوصية رقم ٢٨ من البيان الختامي للمؤتمر اجتمعت اللجنة التحضيرية لشركاء المؤتمر لمتابعة و تقييم تنفيذ توصيات المؤتمر بمقر مجلس وزراء الداخلية العرب في تونس ، حيث تم مناقشة التالي :

- ١- أهم الخطوات التي تم اتخاذها لتفعيل وتنفيذ توصيات مؤتمر تحديات الأمن وحقوق الإنسان.
- ٢- وضع خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم ٧٠٣.
- ٣- ترتيبات عقد المؤتمر الدولي الثاني واختيار المكان وتحديد المواضيع وموعد انعقاد المؤتمر.
- ٤- اعتماد الجدول الزمني لخطة عمل تنفيذ التوصيات.

٣- مائدة حوار حول سبل تعزيز التسامح و مناهضة خطاب التحريض على الكراهية - مقر
الشبكة العربية بالدوحة، ٢٢ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥، (مرفق التقرير)

نظمت الإدارة العامة للشبكة العربية بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتدريب و التوثيق بمنطقة الشرق الأوسط و المنطقة العربية، ورشة عمل حول " سبل تعزيز التسامح و مناهضة خطاب التحريض على الكراهية" لمنتسبي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة، ومنظمات المجتمع المدني ، و لجنة الميثاق ، و ذلك يومي ٢٢ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥، بمقر الشبكة بالدوحة، وبلغت التكلفة التي تحملتها الشبكة مبلغاً وقدره / 4,445 / دولار أمريكي، أما باقي التكلفة فقد تحملتها الأمم المتحدة و التي تتضمن تكاليف إقامة المشاركين، و قد ضمت الورشة ٢٦ متدرب و متدربة، حيث بلغ عدد مشاركي المؤسسات الأعضاء ١١ ، و ٧ من منظمات المجتمع المدني و ٤ من لجنة حقوق الإنسان العربية " لجنة الميثاق " و ٤



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان The Arab Network for National Human Rights Institutions

من كوادرا لإدارة العامة للشبكة، وعبّر المشاركون عن نجاح الدورة بالاستبيان الموزع عليهم " نرجو ملاحظة تقييمات المتدربين الموجودة بصلب التقرير"، كما نرفق (نسخة عن جدول الحضور).

وأتت هذه الورشة بسياق متابعة توصيات مؤتمر الحوار العربي الأمريكي الأيبيري الثالث، و تنفيذاً لأهداف ومهام الشبكة المنصوص عليه بأنظمتها، والتي يعمل على تنفيذها بالهدفين الاستراتيجيين الرابع والخامس من استراتيجية الشبكة، كما هدفت هذه الورشة إلى الوقوف على ما يمكن القيام به من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بخصوص دعم وتعزيز قيم التسامح والحوار ومواجهة التحريض على الكراهية، وتبادل الخبرات فيما بينها وبين المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان العربية " لجنة الميثاق " وبحث وإيجاد سبل للتعاون وأفاقه المستقبلية.

و عبر المشاركون عن شكرهم للشبكة العربية ومركز الأمم المتحدة، على حسن المشاركة والتنظيم والاستقبال، و أشادوا بنجاح مائدة الحوار وتحقق الهدف من تنظيمها، وقد عرض جميع المشاركين تجاربهم بمجال رصد ومناهضة خطاب الكراهية وتجاربهم بتعزيز التسامح، و جرى الحوار بمنهجية تشاورية تفاعلية قائمة على استعراض التجارب والوقوف على الدروس المستفادة وتحليل التحديات وتقديم المقترحات العملية. و صدر عن هذه المائدة التوصيات التالية:

- ١- يقع على المؤسسات الوطنية عبء مناهضة خطاب الكراهية وذلك وفق أسباب إنشائها.
- ٢- تشكيل هيئات مستقلة من المجتمع المدني مهمتها مكافحة خطاب الكراهية.
- ٣- إنشاء إدارة في كل مؤسسة وطنية تختص برصد خطاب الكراهية والحض عليه، و توثيقه و إعلام الجهات المختصة عنه.
- ٤- تقديم اقتراح للجامعة العربية عن طريق الشبكة، لوضع قانون نموذجي استرشادي بما يخص خطاب الكراهية.
- ٥- التشبيك بين المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني لرصد خطاب الكراهية.
- ٦- التركيز على دور الأسرة بخطاب الكراهية.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

- ٧- تنقية المناهج التعليمية من النصوص التي تحض على الكراهية، وذلك عن طريق حث الجهات التربوية و التعليمية في دولها لتدقيق المناهج الدراسية عن طريق لجان مختصة و الإشارة للنصوص و العبارات و التوجيه التربوي الذي يشكل تحريض أو حض على الكراهية و إلغاء ذلك، و تعديل المناهج التعليمية بداية من التعليم الأساسي لتنمية و تعزيز مفاهيم التسامح و الحوار و المواطنة و السلام و تعزيز سيادة القانون.
- ٨- موائمة السياسات، عن طريق تعديل منظومة التشريعات الوطنية و إقرار التشريعات التي تسعى إلى ترسيخ قبول الآخر و تجريم سبل الحض على خطاب الكراهية و العنف.
- ٩- المشاركة بالفعاليات الدولية التي تسعى إلى توضيح و تحديد مفهوم خطاب الكراهية.
- ١٠- لا بد أن تلعب منظمات المجتمع المدني الدور الأمثل من خلال العمل على زيادة الوعي المجتمعي بالمعايير الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان " الآخر"، و تعزيز مفهوم المواطنة في المجتمع.
- ١١- العمل على الحد من الأنترنت و استخداماتها بما يخص بث خطاب الكراهية.
- ١٢- تبني التوصيات الصادرة عن إعلان الدوحة بالحوار الثالث للمؤسسات الوطنية العربية الأمريكية الأيبيرية، و خطة عمل الرباط المعتمدة من الخبراء في الرباط ٥ / ١٠ / ٢٠١٢، الخاصة بحظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو اعنصرية أو الدينية التي تشكلت على التمييز أو العداوة أو العنف.
- ١٣- تبني التشريعات الوطنية لمنع أي دعوة إلى الكراهية على أساس قومي أو عرقي أو ديني أو ثقافي.
- ١٤- الارتباط بالهيئات الدينية و رجالها لإقناعهم بمناهضة خطاب الكراهية و بحقوق الإنسان و قيام القادة الدينين بمسؤولياتهم تجاه مواجهة الفكر التحريضي و الرفض للآخر، عبر تعزيز الحوار و فتح القنوات مع فئات المجتمع، و تحديدأ الشباب و المساهمة بتعزيز قيم التسامح و تقبل الآخر و نبذ الكراهية.
- ١٥- وضع آلية لحماية حقوق الجمهور المتلقي، من وسائل الاعلام المرئية و المسموعة و المقرؤة و الإللكترونية.
- ١٦- نشر الوعي وفق برنامج عمل خطة الرباط مع تعزيز الجهود الحكومية و غير الحكومية من أجل ضمان الأعمال و التنفيذ.
- ١٧- رصد حالات خطاب الكراهية و نشر الوعي و وضع مؤشرات لقياس درجة خطاب الكراهية.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

- ١٨- التعويل على دور المفوضية السامية.
- ١٩- إجراء حوارات لتعزيز الفهم في المجتمع و التوعية و الاقناع للتعايش و التسامح و قبول الآخر.
- ٢٠- تطوير دليل اعلامي يجمع ويوحد مصطلحات الخطاب الاعلامي لمواجهة العنف و التطرف و الكراهية ، والعمل من أجل تطوير الخطاب الإعلامي و توجيهه بما يسهم في ترسيخ مفهوم المواطنة و الأمن الاجتماعي.
- ٢١- ضرورة العمل على النشر و الترويج و التثقيف بالأحكام و المبادئ و الحقوق الواردة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان بين جميع الفئات و الشرائح في المجتمع ، إضافة إلى أصحاب المصلحة المعنيين.
- ٢٢- التأكيد على الدول في ضرورة محاسبة و مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ، و التأكيد على ضرورة انقاذ القانون بمساواة و عدم تمييز.
- ٢٣- تشجيع الدول العربية على استخدام العفو عن بعض الجرائم الخطيرة، و الالتزام بحكم القانون و سيادته، و تأمين المساواة الفعلية بين الناس و بين المواطنين، و إتاحة حرية الرأي و التعبير، إلا إذا كانت تمثل اعتداءً على الحرية الشخصية أو دعوة للكراهية أو العنف.
- ٢٤- إنشاء مراكز بحثية متخصصة لإعداد الدراسات العلمية لرصد الظاهرة من كافة جوانبها، و تقديم المقترحات و التوصيات للقضاء عليها.
- ٢٥- وضع استراتيجيات لمناهضة خطاب التحريض على الكراهية بجميع أشكاله و مصادره.
- ٢٦- العمل على البناء المعرفي و تنمية القدرات لدى منظمات المجتمع المدني للتعاطي مع قضايا حرية التعبير و خطاب التحريض على الكراهية، بما يحقق التوازن و الموازنة بين الحق المكفول في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، و الحظر المنصوص عليه في المادة ٢١ من نفس الإعلان ، و الحرص على عدم استغلال ظاهرة الإرهاب من أجل تبرير النيل من الحريات.
- ٢٧- تطبيق المساواة و الابتعاد عن التهميش و الإقصاء اللذين يساعدان على تفشي خطاب الكراهية.
- ٢٨- تفعيل دور التحالف المدني لحظر الكراهية و نشر التسامح، باعتباره الآلية المهمة لمؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الوطنية، للعب الدور المنشود في تنسيق و تطوير الجهود ، و الدعوة لعقد جمعياته العمومية الأولى في أقرب وقت ممكن بالتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

ج - الدورات التدريبية وورش العمل :

١ - دورة صقل المدربين ٧-١١ / ٢٠١٥/٦م بالتعاون مع جامعة قطر : (مرفق تقرير الدورة)

نظمت الإدارة العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورة "إعداد وتدريب المدربين" بتاريخ ٧-١١ / ٢٠١٥/٦م بالتعاون مع جامعة قطر، بهدف تعزيز وتنمية قدرات المؤسسات الوطنية وزيادة كفاءة كوادرها بمجال حقوق الإنسان، وتنمية قدرات مدربين ستستعين بهم الشبكة مستقبلاً لتنفيذ أنشطتها التدريبية وبرامجها، ضمت أربعة عشر متدرب ومتدربه بواقع ١٠ متدرب و٤ متدربه، أحد عشر من المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة، وهي المؤسسات الوطنية في كل من (مصر، السودان، تونس، الجزائر، المغرب، الأردن، قطر، البحرين، عُمان(٢)، فلسطين) وإثنان من كوادر الإدارة العامة للشبكة وواحد من منظمات المجتمع المدني .

وقد أتت هذه الدورة تنفيذاً للخطة الإستراتيجية للشبكة والخطة التشغيلية المنبثقة عنها، لجهة دعم قدرات المؤسسات الوطنية، عن طريق رفع قدرات وكفاءات كوادرها، وصقل قدرات ومهارات المدربين في التدريب مما سيؤهلهم للعمل بشكل احترافي، وكذلك تأهيل ورفع قدرات العاملين بمجال البرامج، من حيث تصميم وإعداد وتقديم كافة البرامج التدريبية في إطار تخصصاتهم بكفاءة وفاعلية، وتلافي الأخطاء الفنية والإدارية في البرامج التدريبية، وقد تناولت الدورة بالشرح المفهوم الصحيح للتدريب، والفرق بين التدريب والتدريس، وأساليب التعلم المختلفة وأنماطه، وكيفية تصميم البرامج، وتفصيل مراحل التدريب وطرق التخطيط لها، ومهارات العرض والتقديم الفعالة، حيث قامت بتحديث معلومات المشاركين بهذا المجال، مما سينعكس إيجاباً على البرامج التدريبية في مؤسساتهم. وتعتبر الدورة بالمجمل ناجحة، وحققت جزء كبير من أهدافها، وعرض كل المدربين تجربتهم بمجال التدريب بمجال حقوق الإنسان، وفي النهاية الرضى

العام عن الدورة والشعور بالإستفادة وتفادي بعض السلبيات بأساليب التدريب هو الشعور المتبادل من قبل المشاركين. و قد بلغت التكلفة الفعلية للدورة (٢٩١٣٦ دولار أمريكي) .



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

٢- ورشة عمل حول التعريف بالميثاق العربي وآلياته - مصر ١١-١٢ / ١٠/ ٢٠١٥ م. (مفقه التقدير)

نظمت الإدارة العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان العربية، في مقر الجامعة العربية بمصر، ورشة عمل للتعريف بالميثاق العربي لحقوق الإنسان و آلية عمله، وذلك بتاريخ ١١-١٢ / ١٠/ ٢٠١٥ م، وهدفت الورشة للتعريف بالمبادئ التوجيهية والاسترشادية بشأن التقارير الخاصة بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، لتقوم المؤسسات لاحقاً بتقديم تقارير الظل أمام لجنة حقوق الإنسان العربية، وكذلك لتعتمد المؤسسات في تقاريرها على الميثاق العربي لحقوق الإنسان أسوة بالعهدين الدوليين، وذلك في إطار تفعيل التعاون بين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان العربية، وذلك في إطار تطوير منظومة حقوق الإنسان بالجامعة العربية، و ضمت الورشة تسع عشر متدرب ومتدربه بواقع ١٤ متدرب و ٥ متدربات ، خمس عشر منهم من المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة، وهي المؤسسات الوطنية في كل من (مصر، السودان، جزر القمر، الجزائر ٢، المغرب، الأردن، قطر، البحرين ٢، عُمان(٢)، فلسطين ، العراق) وإثنان من كوادراإدارة العامة للشبكة و صحفية و دبلوماسي من السفارة التونسية بالقاهرة.

وقد أتت هذه الدورة بسياق تنفيذ الخطة الإستراتيجية للشبكة والخطة التشغيلية المنبثقة عنها ، لجهة تفعيل التعاون مع الجهات والمنظمات الإقليمية و الدولية و خصوصاً لجان الجامعة العربية و وكالات و فرق و هيئات الأمم المتحدة، و كذلك لدعم قدرات المؤسسات الوطنية لتطوير عملها عن طريق زيادة الآليات التي تتعاون معها و خصوصاً الآليات العربية بمجال حقوق الإنسان، وقد تناولت الورشة بداية التعريف بالميثاق العربي ولجنته. و قد صنفت نتائج استبيان تقييم المتدربين، لتقييم مدى نجاح الدورة وكانت بين جيد وجيد جداً وممتازة. وبلغت التكلفة الفعلية للدورة (٣٢,٤٩٤٥) .



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

٣- ورشة عمل حول سبل تعزيز التفاعل مع هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، الدوحة

بتاريخ ٢٠-٢١/١٢/٢٠١٥ م.

نظمت الإدارة العامة للشبكة العربية بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتدريب و التوثيق بمنطقة الشرق الأوسط و المنطقة العربية، ورشة عمل حول "سبل و آليات التفاعل مع هيئات المعاهدات، و ذلك يومي ٢٠-٢١/١٢/٢٠١٥ م، بمقر الشبكة بالدوحة، و بلغت التكلفة التي تحملتها الشبكة مبلغاً قدره / 7201 / دولار أمريكي، أما باقي التكلفة فقد تحملتها الأمم المتحدة و التي تتضمن تذاكر الطيران للمشاركين، و قد ضمت الورشة ٢٠ متدرب و متدربة، حيث بلغ عدد مشاركي المؤسسات الأعضاء ١١ ، و واحد من منظمات المجتمع المدني و ٤ من لجنة حقوق الإنسان العربية " لجنة الميثاق " و ٤ من كوادر الإدارة العامة للشبكة، و عبّر المشاركون عن نجاح الدورة بالاستبيان الموزع عليهم " نرجو ملاحظة تقييمات المتدربين الموجودة بصلب التقرير"، كما نرفق (نسخة عن جدول الحضور).

و كانت هذه الورشة؛ عبارة عن لقاء تشاوري هدف إلى بحث سبل وآليات تعزيز تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومختلف أصحاب المصلحة مع هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، و سبل تفعيل التوصيات الصادرة عنها، و أيضاً بصدد تبادل أفضل الممارسات و الخبرات بهذا الشأن.

كما أتت هذه الورشة بسياق تنفيذ أهداف الشبكة الإستراتيجية و خطتها التشغيلية، و ذلك بالعمل على تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني و أهدافه الفرعية، و الذي نص على " تشجيع المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة على التفاعل مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخاصة الاستعراض الدوري الشامل و هيئات المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ونظام الإجراءات الخاصة ".

و صدرت عنها التوصيات التالية:

١- بما أن آلية التقارير أحد أقوى الآليات التي تسهم في إحداث تغيير على المستوى المحلي و العالمي، طالب ممثلو المؤسسات الوطنية؛ تنظيم دورة تدريبية (ذلك بإطار البناء المستدام للقدرات في



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان The Arab Network for National Human Rights Institutions

- مجال إعداد تقارير ذات جودة و فيها مؤشرات قياس) على كتابة التقارير لهيئات المعاهدات الدولية. (شكله ، مضمونه، عدد الصفحات .. إلخ).
- ٢- اعتماد أسلوب الزمالة بين المؤسسات كأحد الوسائل الناجعة في التدريب و تبادل أفضل الممارسات و الخبرات ، ووضع برنامج زمالة محدد بين المؤسسات الأعضاء بالشبكة.
- ٣- نقل و تبادل الخبرات عن طريق دليل تشغيلي، يوضع بعد معرفة واقع و احتياجات المؤسسات بشكل دقيق.
- (تحديد المؤسسات التي تعاونت مع الآليات الدولية لهيئات المعاهدات و ما الهيئات و اللجان التي عملوا معها). و تنظيم استبيان ثلاثي بهذا الخصوص بالتعاون بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان و الشبكة العربية و المفوضية السامية.
- ٤- إعداد دليل من قبل المفوضية السامية يستند للبيانات المتوفرة، و يتطرق للتفاعل مع المبادئ التوجيهية لهيئات التعاهدية المتعلقة بكيفية المشاركة في جميع المراحل و يتضمن معلومات عن الممارسات الفضلى المرتبطة بمسلسل متابعة التوصيات، و تزويد المؤسسات الوطنية بها عن طريق الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- ٥- وضع خطة بالتعاون مع الأمم المتحدة و المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة لتدريب كوادرو منتسبي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجزر القمر على جميع مواضيع حقوق الإنسان و خصوصاً مبادئ باريس و آلية الاعتماد و التقارير و طريقة عمل هيئات المعاهدات.
- ٦- تشجيع المؤسسات للمساهمة بوضع ملاحظاتها على مسودة التعليق على التقرير الذي يصدر عن اللجنة التعاهدية. (و بيان بدور و معنى الملاحظات على التوصيات، و كيف تصدر توصيات جديدة، و كيف نفع التوصيات و متابعتها) و التعليق على تقارير المقررين الخاصين و التي يقدمونها لمجلس حقوق الإنسان.
- ٧- تشكيل شبكة خبراء للتدريب على آليات هيئات المعاهدات، و ذلك من الخبراء العرب الذين عملوا سابقاً بالهيئات التعاهدية.
- ٨- العمل على تطوير المؤشرات التي تدل على تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

٩- وصى المشاركون وكالات الأمم المتحدة أن توسع دائرة تعاونها مع منظمات المجتمع المدني وفق معايير الاستقلالية والشفافية.

١٠- وصى المشاركون لضرورة زيادة الدعم المادي والبشري للجان هيئات المعاهدات ليكون هناك جدوى من تقديم تقارير لهذه اللجان، حيث لديها ضغط عمل كبير (لمراجعة التقارير) نتيجة كثرة عدد الدول المصدقة وما تواجهه من صعوبات مالية وبشرية و لوجستية " كالتجربة " (كمثل لجنة المعاقين)

١١- تصبح الاتفاقية التي تنضم لها الدولة نافذة و جزء من تشريعات البلد بعد استكمال الإجراءات القانونية لذلك، لذلك يجب على الدولة إزالة أي تعارض بينها وبين النصوص الوطنية السابقة و إصدار نصوص تتوافق معها، والعمل وفقها.

١٢- إنشاء إدارة خاصة بكل مؤسسة مختصة بالمعهدات الدولية و التقارير. لتقوم هذه الإدارة بوضع قائمة المسائل لكل هيئة ، و بتحليل جميع توصيات المقررين و الاستعراض الدوري و لجان المعاهدات، و تصنيف هذه التوصيات وفق الأكثر إلحاحاً، و مخاطبة الحكومة لحثها على الاستجابة و تنفيذها.

١٣- تضمين قانون إنشاء المؤسسات بمادة مفادها حث الدولة للانضمام لجميع اتفاقيات حقوق الإنسان و تقديم التقارير و تنفيذ التوصيات.

١٤- إيجاد علاقة تشاركية مع منظمات حقوق الإنسان و الأمم المتحدة.

١٥- أن تقوم المؤسسات بإعداد قاعدة بيانات جردية لجميع التوصيات الصادرة عن تقارير الجهات و الهيئات التعاهدية و مجلس حقوق الإنسان.

١٦- التعاون بين لجنة الميثاق و المفوضية بوضع أول تعليق للجنة الميثاق بالتعاون مع المفوضية.

١٧- إقترح المغرب " إعطاء المؤسسات الوطنية الحق بالكلام بجلسات اللجنة العربية الدائمة بالجامعة العربية"، لتتحول المؤسسات لقوة اقتراحية بالجامعة العربية.

١٨- ردم الفجوة بين منظمات المجتمع المدني و المؤسسات الوطنية و ذلك بإيجاد آلية للتعاون بين الشبكة العربية و المفوضية و المنظمة العربية و المجتمع المدني ، بالاعتماد على أدبيات المفوضية



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان The Arab Network for National Human Rights Institutions

التي من شأنها العمل على تكامل المؤسسات الوطنية مع منظمات المجتمع المدني مع منظومة حقوق الإنسان.

١٩- تنظيم حوار بالتعاون بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجامعة العربية؛ بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية العربية الأعضاء بالشبكة والحكومات.

رابعاً - أعضاء الشبكة لعام ٢٠١٥، ونشاطها بمجال إنشاء المؤسسات وفق مبادئ باريس

أ- تصنيف عضوية أعضاء الشبكة:

انتقلت مؤسستان من المؤسسات الأعضاء بالشبكة من العضوية المراقبة للعضوية الكاملة، وذلك بعد تصنيفهما من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية بالدرجة B ، وهما المؤسسة العمانية والمؤسسة العراقية، وبذلك أضحت عدد المؤسسات الأعضاء من ذوي العضوية الكاملة عشرة مؤسسات وتتضمن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من (موريتانيا، المغرب، الجزائر، مصر، تونس، فلسطين، الأردن، قطر، العراق، عُمان)، وقد عملت الشبكة عن طريق المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة وأعضاء مكتب التحالف العالمي ولجنة الاعتماد لدعم تصنيف المؤسستين العمانية والعراقية، بالإضافة لما قدمته من استشارات بهذا الخصوص. والعضوية المراقبة (جيبوتي، السودان ، جزر القمر، البحرين) والعضوية المجمدة المؤسسة الوطنية بليبيا.

ب- أعمال الشبكة بإطار التشجيع والمساهمة بإنشاء مؤسسات وطنية:

انطلاقاً من أهداف ومهام الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الواردة في نظامها الأساسي، بشأن دعم عمل المؤسسات الوطنية في إطار التعاون الإقليمي والدولي، وتشجيع إنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها وفقاً لمبادئ باريس ومدتها بالمشورة والخبرة، تم العمل بالتعاون مع الـ UNDP بإطار المساهمة بإنشاء مؤسسة وطنية بالصومال، وتم دعوة عضو البرلمان الصومالي العامل على ملف إنشاء المؤسسة وتمت دعوته لاجتماع الجمعية العامة بالأردن للاجتماع به و



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان The Arab Network for National Human Rights Institutions

تعريفه بالشبكة عن كثب و لمدة بالمشورة و معرفة احتياجاتهم، و لكن باللحظة الأخيرة أصيب بمرض منعه من اسقلال الطائرة، و ما زال المشروع على أجندة عمل الشبكة.

خامساً: أعمال الشبكة باطار التعاون الدولي و الإقليمي

١- مداخلة ال ICC والتي ستلقى باسم المؤسسات الوطنية في الدورة ٢٨ لمجلس حقوق الإنسان:

حيث تقدمت اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها بالجزائر بكتاب تبين به فحوى المداخلة التي تعتمزم ال ICC " سابقاً " إلقتها خلال الدورة الثامنة و العشرين لمجلس حقوق الإنسان المزمع عقده بجنيف في شهر مارس ٢٠١٥، و ملخص ما تعترض عليه المؤسسة الوطنية بالجزائر و رئاسة الشبكة العربية " المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر " هو الجملة الواردة في المشروع و المتعلقة بما يعرف بـ " الميل الجنسي و الهوية الجنسية " الأمر الذي لم يحظى أصلاً بمجلس حقوق الإنسان بقبول و موافقة العديد من الدول، و خصوصاً الدول العربية، لذلك ليس من حق ال ICC تبني ذلك باسم كل المؤسسات الوطنية الأعضاء بها لمجاافة ذلك للواقع و مصادرة لحقوق هذه المؤسسات بفرض رؤية لا يؤيدونها. حيث أرسلت رئاسة الشبكة العربية باسم المؤسسات الأعضاء بالشبكة لرئاسة ال ICC لشطب هذا من مداخلتها، كما قامت المؤسسات بالتواصل مع ممثلي دولهم بمجلس حقوق الإنسان لتكريس هذا الرفض و الوقوف بوجه تقنينه و الترويج له.

٢- دعم مشروع قرار حول مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم

المتحدة:

نتيجة جهود و دعم المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة العربية، و جهود الآسيا باسيفيك و الأمين العام للأمم المتحدة و ال GANHRI، و غيرهم من أصحاب المصلحة، تم الانتهاء من إعداد



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان The Arab Network for National Human Rights Institutions

مشروع قرار يسمح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (من الممتثلة لمبادئ باريس) و هيئاتها التنسيقية، من المشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة و هيئاتها الفرعية.

و بهذا الصدد؛ و نتيجة لنداء رئاسة الشبكة للمؤسسات الأعضاء قامت المؤسسات بالعمل على مخاطبة دولهم التي وجهت لبعثاتها الدائمة في نيويورك، لدعم و تبني مشروع القرار ، و الذي تم اعتماده بالاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥ م. إن تصويت الدول العربية لصالح اعتماد القرار رجح كفة إقراره، مما سيسهم بدعم و تعزيز موقع المؤسسات الوطنية، الذي سينعكس إيجاباً على واقع حقوق الإنسان بالعالم.

سادساً - أعمال قيد الإنجاز

- ١- التحضير لاجتماع اللجنة التنفيذية القادم في الدوحة على هامش مؤتمر دور المفاوضات بالمنطقة العربية بشهريناير ٢٠١٦.
- ٢- التحضير للمؤتمر الدولي حول دور المفاوضات السامية لحقوق الإنسان بالمنطقة العربية .
- ٣- التواصل مع أصحاب المصلحة للتعاون معهم بإطار تنفيذ خطة الشبكة الاستراتيجية.
- ٤- وضع مسودة برنامج عمل الشبكة لعام ٢٠١٥ ، و إجراء التحضيرات لتنفيذه.
- ٥- التواصل مع الـ UNDP لتنظيم مسودة مذكرة تفاهم للتعاون المستقبلي.
- ٦- التواصل مع لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان لوضع تصور لمذكرة التفاهم.
- ٧- التواصل مع المفاوضات السامية لوضع أطر للتعاون معهم بمجال بناء و رفع قدرات المؤسسات الأعضاء بالشبكة.
- ٨- متابعة التواصل مع منتدى آسيا باسيفيك للوصول لصيغة حول التعاون المرتقب و آفاقه.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

سابعاً- التقسيم

نجحت الإدارة العامة للشبكة بتنفيذ وإنجاز جميع توجيهات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية و رئاسة الشبكة، فقد تم إنجاز كافة بنود برنامج عمل الشبكة لعام ٢٠١٥ المعتمد من الجمعية العامة و اللجنة التنفيذية، بالإضافة لما طرأ عليه من تعديلات و إضافات جعلته أكثر فعالية و تلبية لأهداف الشبكة الإستراتيجية و خططها التشغيلية.

فقد تناول برنامج عمل الشبكة لعام ٢٠١٥، العمل على الهدفين الفرعيين الأول و الثاني من الهدف الإستراتيجي الأول، و على الأهداف الفرعية الأول و الثاني و الثالث و الرابع من الهدف الإستراتيجي الثاني، و العمل جزئياً على الهدف الفرعي الأول من الهدف الإستراتيجي الثالث، و الهدف الفرعي الثاني من الهدف الإستراتيجي الرابع، و الهدفين الفرعيين الثاني و الرابع من الهدف الإستراتيجي الخامس.

مما أعطى دوراً و موقعاً للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بين مثيلاتها من المنظمات و الشبكات الإقليمية و الدولية العاملة بمجال حقوق الإنسان.

حيث تمثلت نقاط قوة الشبكة الداخلية في:

- توفر الميزانية اللازمة لتنفيذ برنامج الشبكة.
- العلاقة المميزة و الإيجابية للإدارة العامة و المدير التنفيذي للشبكة مع الرئاسة و اللجنة التنفيذية و جميع أعضاء الشبكة.
- تعاون المؤسسات الأعضاء و استجاباتهم لكتب الرئاسة و الإدارة العامة و تنفيذ توصيات و قرارات الجمعية العامة، و أهداف الشبكة الاستراتيجية.
- جدية الشبكة بتنفيذ أهدافها و تأمين الدعم و التنسيق بين أعضائها و التآلف و الانسجام في الأداء بين جميع أجهزتها.
- تعاون أعضائها فيما بينهم و بإطار الشبكة بالعمل على تحقيق أهدافها.
- إيجابية و انفتاح الشبكة على التعاون مع الأعضاء و الشركاء و جميع أصحاب المصلحة.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

و تمثلت نقاط قوتها الخارجية في:

- الحضور الفاعل على الساحة الدولية و توجه التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الـ GANHRI و المفوضية السامية و الـ UNDP و الشبكات الإقليمية، للتعاون مع الشبكة العربية بشتى المجالات و المواضيع.
- رغبة جميع أصحاب المصلحة الإقليميين و الدوليين على مختلف مرجعياتهم ، التعاون مع الشبكة العربية و مشاركتها بتنظيم المؤتمرات و الفعاليات و الورش و متابعة تنفيذ توصياتها، و يعود ذلك لما رآه الشركاء و أصحاب المصلحة من العاملين و المهتمين بمجال حقوق الإنسان من ديناميكية في أسلوب عمل الشبكة العربية بالمنطقة العربية و على الصعيد الدولي.

نقاط ضعف الشبكة :

- في إطار سعي الشبكة العربية لتحقيق الكمال و التفاعل و التعاون الأكثر تنظيماً فيما بين المؤسسات الأعضاء بالشبكة بشكل منفرد من جهة، و مع أجهزة الشبكة الأخرى و الرئاسة من جهة ثانية. لا بد من:
- تسهيل عمل الإدارة العامة بحفظ جميع المواضيع و المشاركات و تنظيمها ووضعها على الأجندة للمتابعة.
- إحاطة الشبكة بجميع الجهود المبذولة من قبل أعضائها أو بركابها على طريق تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله.
- المحافظة على نتائج الجهود المبذولة بمختلف أنواعها، عن طريق وضعها بالسياق و ترشيدها و متابعتها في إطار تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للشبكة.
- تفعيل الشبكة و إبراز دورها و دور أعضائها على جميع الصعد بإطار السعي لتحقيق الهدف السامي الذي أنشأت من أجله و هو تعزيز و حماية و ترقية حقوق الإنسان بالعالم العربي.
- تمكين الإدارة من إحصاء كل الأنشطة التي شاركت بها المؤسسات بصفتها عضو بالشبكة العربية.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

ثامناً – التوصيات

- ١- تزويد الإدارة العامة بجميع تقارير و محاضر اجتماعات اللجان الخاصة بمتابعة توصيات المؤتمرات التي شاركت الشبكة بتنظيمها. (و كمثل الاجتماع الأول للجنة متابعة توصيات مؤتمر تحديات الأمن و حقوق الإنسان).
- ٢- تزويد الإدارة بمحاضر الفعاليات التي قد ينظمها أحد الأعضاء بصدد متابعة توصيات الجمعية العامة للشبكة أو بصدد تنفيذ أحد الأهداف الإستراتيجية أو غير ذلك.
- ٣- وضع الإدارة العامة بصورة المؤتمرات و الاجتماعات و موائد الحوار التي تدعى لها المؤسسة العضو بصفتها عضو بالشبكة أو ممثلة عنها، و تزويد الإدارة العامة بتقرير عن الفعالية أو البيان أو المحضر المنظم بصدها.
- ٤- تزويد الإدارة العامة بورقة مفاهيم عن الاجتماعات أو الحوارات التشاورية أو موائد الحوار و التي تنظم من قبل أحد الأعضاء و تدعى الرئاسة للمشاركة بها كمثل للشبكة بشكل مباشر و ليس عن طريق الإدارة العامة، و كذلك تزويد الإدارة بنتائج هذه الفعاليات و التقارير المنبثقة عنها. (كمثل فعالية منظمة من قبل المجلس القومي بمصر و دعيت لها رئاسة الشبكة).
- ٥- التفاعل بشكل أكبر مع جميع أصحاب المصلحة .
- ٦- التزام المؤسسات الأعضاء بدفع ما عليها من اشتراكات.
- ٧- التعاون و التفاعل بديناميكية مع الإدارة العامة من قبل المؤسسات الأعضاء بالشبكة.
- ٨- متابعة جميع قرارات و توصيات الجمعية العامة للشبكة و اللجنة التنفيذية و تنفيذها.
- ٩- تقييم متابعة التوصيات المنبثقة عن جميع فعاليات الشبكة.
- ١٠- إعلام الإدارة العامة بأي مستجدات تحصل بالمؤسسات الأعضاء.
- ١١- تحديث عناوين الإتصال الخاصة بالمؤسسات الأعضاء و إعلام الإدارة العامة بها بصورة تلقائية.
- ١٢- تسمية ضابط اتصال مختص بكل مؤسسة للتواصل مع الإدارة العامة.

والله ولي التوفيق

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

قائمة المرفقات:

((التقرير المالي و موقف سداد الإشتراكات حتى ٢٠١٦، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادي بالأردن، الخطة الاستراتيجية المحدثة ، خطة عمل ٢٠١٥ المنجزة، محضر اجتماع الجمعية العامة بمصر، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية الأول بجنيف، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية الثاني بالدوحة. ورقة عمل المدير التنفيذي بمؤتمر حرية الرأي و التعبير، تقرير اجتماع الأعضاء التشاوري غير الرسمي ، بيان الحوار العربي الأمريكي الآبييري ، تقرير الجلسة الحوارية حول دمج توصيات مؤتمر تحديات الأمن بآليات لجنة الميثاق، محضر اجتماع لجنة متابعة توصيات مؤتمر تحديات الأمن، بيان المؤتمر الثاني لتحديات الأمن و حقوق الإنسان " تونس "، مقترح خطة عمل ٢٠١٦ ، تقرير مائدة حوار مناهضة خطاب الكراهية " بمقر الشبكة" ، تقرير مؤتمر التنمية المستدامة المنعقد بمصر و المنظم من قبل المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، تقرير دورة صقل المدربين " بجامعة قطر"، تقرير ورشة عمل التعريف بآلية الميثاق العربي " بناء جامعة الدول العربية بمصر"، تقرير ورشة عمل حول هيئات المعاهدات و آلية التعاون معها " مقر الشبكة".))